

وزارة المالية

قرار نزع ملكية رقم (4/2011)

بشأن نزع ملكية العقارات الواقعة بالقطعة التجارية الرابعة بالمباركية (داخل المدينة)

وزير المالية :

- بعد الاطلاع على القانون رقم 33 لسنة 1964 في شأن نزع الملكية والاستيلاء المؤقت للمنفعة العامة وتعديلاته .
- وعلى قرار لجنة نزع الملكية رقم (2011/2/1) المتخذ باجتماعها رقم (2011/2) المنعقد بتاريخ 20/9/2011م والذي يقضي بتقرير المنفعة العامة للعقارات أدناه .

قرر

مادة (1)

نزع ملكية العقارات الواقعة بالقطعة التجارية الرابعة بالمباركية (داخل المدينة) حسب الكشف المرفق والصادر بشأنهم صيغة الاستملاك رقم (20518) ، وذلك على ميزانية الاستملاكات للسنة المالية (2011/2012) بميزانية وزارة المالية - الإدارة العامة .

مادة (2)

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وعلى الجهات المعنية تنفيذه وفقاً لأحكام القانون رقم 33 لسنة 64 م وتعديلاته .

وزير المالية

مصطفى جاسم الشمالي

صدر في : 22 شوال 1432 هـ

الموافق : 20 سبتمبر 2011 م

كشف بالعقارات الواقعة بالقطعة التجارية الرابعة بالمباركية المنزوع ملكيتها

بالقرار (4/2011)

م	اسم المالك	الصبغة	المنطقة	التقسمة المخطط/م	المساحة م ²	نوع الاستعمال	الغرض من نزع الملكية
1				1	414.5		
2	شركة العقارات			3	101.5		مبانى محافظ
3		20518	القطعة التجارية	أ 9	223	تجاري	عليها تاريخيا
4			الرابعة (المباركية)	10	319.5		
5				11	505		

قرار مجلس الوزراء
رقم (1320) لسنة 2011
بتشكيل مجلس الجامعات الخاصة

مجلس الوزراء

- بعد الاطلاع على القانون رقم 34 لسنة 2000 بإنشاء الجامعات الخاصة ،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 1106 لسنة 2000 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون إنشاء الجامعات الخاصة ،
- وعلى قرار مجلس الوزراء رقم 411 لسنة 2007 بتشكيل مجلس الجامعات الخاصة ،
- وبناء على عرض وزير التعليم العالي ،

قرر

مادة أولى

يشكل مجلس الجامعات الخاصة برئاسة وزير التعليم العالي وعضوية كل من :

- 1- د . خالد محمد السعد - وكيل وزارة التعليم العالي .
- 2- د . عبدالرزاق مشاري النفيسي - مدير عام الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب .
- 3- د . فايزة محمد الخرافي .
- 4- د . أسعد عبدالعزيز إسماعيل .
- 5- د . رياض راشد الخزعل .
- 6- د . عبدالرحمن خالد الغنيم .
- 7- د . أنور أحمد راشد الفزيع .
- 8- د . عبدالله محمد عبدالله حسن .

مادة ثانية

على وزير التعليم العالي تنفيذ هذا القرار ، ويعمل به من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

رئيس مجلس الوزراء بالنيابة
جابر مبارك الحمد الصباح

صدر في : 20 شوال 1432 هـ

الموافق : 18 سبتمبر 2011 م